سرقة كهرباء بـ٢,٨ مليون ل.س في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف المدير العام لشركة كهرباء حماة محمد الرعيدي لـ«الوطن» أن قيمة الخطة الاستثمارية للشركة نحو ٣ مليارات ليرة سورية بلغت نسبة إنجازها ٩٥ بالمئة.

وبين الرعيدي أن الشركة نفذت وتنفذ مشاريع حيوية، منها مشروع تغذية المشفى الوطني بالسقيلبية بمخرج خاص ٢٠ ك ف معفى من التقنين من محطة تحويل سلحب، والعقد قيد التصديق من الإنشاءات العسكرية في رئاسة الحكومة وقيمته ٥١٥ مليون ليرة سورية، ومشروع تغذية مباقر جب رملة قيد التجهيز والإنشاء وبقيمة تقديرية ٦٣ مليون ليرة.

وقال: وتعمل الشركة على تنفيذ خطتها الاستثمارية لعام ٢٠١٨م على امتداد مساحة المحافظة من إنشاء شبكات توتر المتوسط والمنخفض واستبدال الشبكات القديمة منها، وكذلك بناء وتجهيز واستثمار مراكز تحويل وتزويد المشتركين بعدادات كهربائية وبلغت القيمة التقديرية للخطة الاستثمارية ٢,٨ مليار ليرة.

وعن التعديات التي طالت الشبكة بيّن الرعيدي أن عدد الضبوط المنظمة منذ بداية العام وحتى نهاية نيسان بلغ ٩٢٣ ضبطاً والكمية المسروقة من التيار تقدر بـ٢,٨ مليون لـ٧٧٤ كيلو واط ساعي، مؤكداً إحالة السارقين إلى القضاء بعد تغريمهم بقيمة التيار المسروق.

كما تم تركيب ٣٨٩٢ عداداً للمشتركين الجدد و٢١٨٢ عداداً مجانياً لذوي الشهداء وجرحى الحرب، إضافة لتوسيع شبكات لتزويد ذوي الشهداء وقد أحدثت الشركة نافذة خاصة لذوي الشهداء.

وعن تأهيل الشبكات في المناطق المحررة من الإرهاب أكد رعيدي أن الشركة تؤهل حالياً الشبكة الكهربائية في المناطق المحررة من الجيش العربي السوري وحالياً تعمل على نطاقين، الأول في ريف سلمية الشرقي، والثاني في ريف حماة الشمالي، حيث تم تزويد الريف الشرقي لسلمية بعدة محولات وشبكات متوسطة ومنخفضة وإنارة عدة قرى في المنطقة.

كما تمت إنارة منطقة صوران وطيبة الإمام ومعردس ومعان وكوكب والعمل حالياً جار في إنارة باقي القرى والبلدات في هذا الريف.

وتمت الموافقة على إعادة تأهيل قرية الطليسية في ريف حماة الشمالي ومزرعة تل أبيض والمفكر الشرقي وجب القبار وأبو حبيلات بريف سلمية الشرقي.

بعد توقف ٣ سنوات المجلس الفرعي للمعوقين يعود إلى الاجتماع

رئيس جمعية المكفوفين: ارتباط التعيين للمعوقين بالوزير حرم الكثير من العمل

| القنيطرة - الوطن

بعد توقف ٣ سنوات عقد المجلس الفرعي للمعوقين اجتماعه، إضافة للعمل على افتتاح مشغل خياطة في قرية جبا تابع لمديرية الشؤون الاجتماعية، سيتم تخصيص قسم منه لتعليم عدد من المعوقين وتأهيلهم، ومخاطبة الوزارة للعمل على إعادة افتتاح معهد الرعاية الاجتماعية في منطقة الكوم الذي توقف عن العمل خلال الأزمة لوقوعه تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية في ريف القنيطرة الجنوبي.

وأشار مدير صحة القنيطرة عوض العلي إلى ضرورة توحيد جهود الجهات المعنية بموضوع الإعاقة وخاصة ما يتعلق بتوزيع المستلزمات بحيث تتحقق العدالة بين الجميع، مشيراً إلى أن المديرية قدمت لأحد المعوقين كرسياً متحركاً لتفاجأ بأن لديه ٣ كراسي ومعوق آخر بعد وفاته تبين بأنه يملك ٨ كراسي وجدوها في (سقيفة) المنزل.

وطالب رئيس جمعية المكفوفين بضرورة دمج المعوقين بالمجتمع وتأمين فرص عمل ضمن المديريات والدوائر الحكومية وفق النسبة المسموح بها، مؤكدين أن ارتباط التعيين للمعوقين بالوزير حرم الكثير من فرص العمل نتيجة عدم موافقة الوزير المختص.

بدوره أكد عضو المجلس حسام دوغوظ الحاجة إلى بنك أو مركز معلومات من أجل اتخاذ القرارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تأهيل المعوقين ليتم تعيينهم بعمل يتوافق مع نوع الإعاقة.

ومن المقترحات والمطالب التي تقدم بها أعضاء المجلس الفرعي للمعوقين مخاطبة المجلس المركزي لمنح إعانة مالية لمجلس القنيطرة لتأمين مستلزمات واحتياجات ذوي الإعاقة خاصة، والإشارة إلى أن المحافظة حولت المبالغ كافة المستوفاة من رسم طابع الإعاقة إلى المجلس المركزي، وإعفاء طلاب المرحلة الثانوية من المعوقين من رسوم الكتب وتسليمهم النسخ مجاناً والسماح للمعوقين بالاشتراك في المسابقات الحكومية في حال مواءمة الإعاقة للعمل ومنح رخص أكشاك لتأمين فرص عمل لعائلة المعوق وزيادة المساعدات اللازمة للمعوقين من الوزارات المعنية.

وشدد محافظ القنيطرة همام دبيات على ضرورة إعداد إحصائية شاملة بعدد المعوقين جراء الاعتداءات الإرهابية وكذلك تحديث إحصائية الشؤون الاجتماعية بشكل مستمر للرجوع إليها عند الحاجة، مع أهمية إقامة ورشات عمل لذوي الإعاقة بالتنسيق مع المديريات المعنية للمواءمة بين الإعاقة والوظيفة المقترحة وهي أحقية للمعوق من أجل دمجه بالمجتمع وبحيث لا يكون عالة على أحد.

ولفت عضو المكتب التنفيذي المختص زايد الطحان إلى تعيين ١٧ معوقاً خلال ٢٠١٧ و٢٠١٨ في دوائر القنيطرة، علماً أن عدد المعوقين في القنيطرة ١٨١٥ موزعين على إعاقة بصرية ٢٢٤ وحركية ٧٧٢ وذهنية ٣١٤ وسمعية ١١١ ومتعددة ١١٩ ونطقية ٦ وشلل دماغي ٢٦٧ وهؤلاء أصحاب الشلل الدماغي يحصلون على مبالغ مالية من مديرية الشؤون كل ستة أشهر.

لم يناقش بعد في اللجنة الدستورية في مجلس الشعب

العكام لـ«الوطن»: مشروع قانون فرض عقوبة الحبس على الزواج العرفي بحاجة إلى مراجعة كلية

| محمد منار حميجو

قال عضو اللجنة الدستورية في مجلس الشعب: محمد خير العكام إن مشروع قانون فرض عقوبة الحبس على الزواج العرفي بحاجة إلى مراجعة كلية، مؤكداً أنه لم يناقش بعد في اللجنة الدستورية.

وفرض مشروع قانون عقوبة الحبس حتى ستة أشهر على كل من يعقد زواجاً عرفياً تشمل الزوجين والولي والشهود أثار جدلاً كبيراً في الشارع السوري بحكم أن معظم السوريين يعقدون زواجاً عرفياً قبل تثبيته في المحكمة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعرب العكام عن تأييده لفرض عقوبة الحبس على الزواج الباطل ورفع الغرامة على الزواج العرفي، مضيفاً: لست مع عقوبة الحبس إلا إذا كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً.

ورأى العكام أن فرض عقوبة الحبس سيمنع تثبيت حالات الزواج الضرورية في المحكمة، موضحاً أن هناك عادات لدى المواطنين وهي إجراء عقد الزواج قبل تنظيمه في المحكمة.

وأضاف: الذهاب إلى المحكمة لتثبيت عقد الزواج مباشرة أفضل من عقده أولاً عرفياً إلا أن هناك ظروفاً تستدعي ذلك، معتبراً أنه في حال فرض عقوبة الحبس على الزواج العرفي كأن ذلك يمنع تثبيت الزيجات الواقعية وهذا يعتبر خللاً.

وأشار العكام إلى أن الدستور السوري نص على أن الفقه الإسلامي من مصادر التشريع ومن ثم فإن عقد الزواج إذا كان صحيحاً من الناحية الشرعية فإنه يجب ألا يعد جريمة من ناحية العقوبات.

ورأى العكام أن فرض عقوبة الحبس على هذا الزواج فإنه يعد جريمة جنحية ومن ثم إذا كان العقد صحيحاً من الناحية الشرعية يجب ألا يكون جريمة من ناحية قانون العقوبات، موضحاً أن هذا يعد مخالفة للمادة الثالثة من الدستور.

وأوضح العكام أنه من المبادئ العامة للدستور الحفاظ على الأسرة وتشجيع الزواج، مشيراً إلى أن هناك جوانب إيجابية في المشروع في موضوع تشجيع تثبيت الزواج في المحكمة وخصوصاً أنه في المناطق التي كانت تحت سيطرة المسلحين حدثت العديد من حالات الزواج لنساء وهن على عصمة رجل آخر وهذا العقد يعتبر باطلاً ومن ثم هذه جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون.

وشدد العكام على ضرورة أن تثبت الزيجات في المحكمة في أقصر مدة ممكنة ولا تستمر لفترة طويلة، مؤكداً أنه من الممكن أن تعالج الأسباب التي تعرقل تثبيت الزواج في المحكمة باعتبار أنه أفضل للحد من الزواج العرفي.

وشدد مشروع القانون على عقوبة زواج القاصرات إلى ثلاث سنوات في حال لم تتوافر شروط هذا الزواج المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية كما شدد على عقوبة الزواج الباطل والفاسد لما لهما من تأثير سلبي في المجتمع.

وعما يتعلق بالغرامات المالية فرض المشروع غرامة مالية حتى ١٠ آلاف ليرة بحق كل من يعقد زواجاً عرفياً خارج المحكمة بعدما كانت لا تتعدى مئتي ليرة في قانون العقوبات العام.

> لست مع عقوبة الحبس إلا إذا كان الزواج باطلاً وأؤيد رفع الغرامة

> العقد إذا كان صحيحاً شرعاً لا يعتبر جريمة

المحافظ يسأل مدير الزراعة:

ما مصير تجربة الرز الهوائي؟ وما أرقام الثروة الحيوانية؟

| طرطوس: الوطن

تساءل محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى عن مصير تجربة الأرز الهوائي التي قام بها مركز البحوث الزراعية بالمحافظة، ووجه بإعداد كتاب للوزارة وسؤالها كما طالب بإعداد إحصائية حول المداجن الخاصة والعامة وترقيم الثروة الحيوانية وإعداد مذكرة حول القرى المروية من الآبار المرخصة غير المرخصة ومن شبكات الري الحكومية.

هذا واعتمدت اللجنة الزراعية الفرعية بطرطوس مشروع الخطة الزراعية المقترحة لموسم ٢٠١٨ – ٢٠١٩ خلال الاجتماع الذي ترأسه المحافظ بحضور الأسرة الزراعية.

وتوضح أرقام الخطة نسب الأراضي المستثمرة المروية ونسب التكثيف حيث تناقص المشجر المروي لمصلحة سليخ مروي بسبب المشاكل التسويقية للحمضيات والأسعار غير المتناسبة مع التكلفة وكذلك تناقص الزراعات المحمية لمصلحة السليخ المروي.

هذا وتناقص عدد البيوت البلاستيكية في المحافظة بحدود ٢٥٨٧ بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية (نايلون وبذار ومواد مكافحة) ما دفع البعض من مزارعي بانياس لبيع الهياكل المعدنية أو بقاء الهيكل والقيام بزراعته حقليا مكشوفا والسبب الأهم هو عدم تناسب أسعار المبيع مع التكلفة.

أما الزراعة المروية فتوضح الأرقام فروقاً بسيطة نتيجة طبيعة الدورة الزراعية حيث وصلت المساحة المخطط لزراعتها بالقمح إلى ٣٦٦٨ هكتاراً على حين الموسم السابق ٣٨٢٥ هكتارا بفارق ١٧١ هكتاراً وكذلك الشعير كانت المساحة المخططة في ٢٠١٧ تصل إلى ٢٨ هكتارا والموسم المقبل تصل إلى ٨٣ هكتارا بزيادة ٥٥ هكتاراً.

أما فيما يخص التكثيف الزراعي فتظهر الخطة تقارب الأرقام مع الموسم السابق مع تناقص معظم المصادر بسبب تناقص المخزون المائي في مواعيد زراعة العروة التكثيفية.

وفيما يخص الأشجار المثمرة تظهر الأرقام تناقص مساحة الزيتون ٤٨ هكتارا بسبب التوسع في الابنية على حساب المشجر وخاصة على جوانب الطرق والمفارق الرئيسية والمنطقة الصناعية في صافيتا وكذلك الحرائق وقطع الأشجار للتدفئة وحتى الحمضيات تناقصت بحدود ٢٣ هكتارا خاصة في بانياس لمصلحة سليخ مروي لأسباب اقتصادية.

وعن الموازنة المائية تظهر أرقام الخطة تقارباً في الأرقام مع مثيلاتها في الموسم السابق حيث بلغت المساحة المروية على الآبار غير المرخصة ٢٠٢٩ هكتارا أما المرخصة فبلغت مساحتها ٩٥١٨ هكتاراً ومن ثم تكون المساحة الإجمالية ١١٥٤٧ هكتارا.

شكاوى من صرافات «عذراً خارج الخدمة» والعقاري مناقصة لإدخال صرافات جديدة

| عبير سمير محمود

تتواصل معاناة مواطني اللاذقية مع مشكلات الصرافات الآلية في عدد من مناطق المحافظة، مع تزيين عدد منها بعبارة «عذراً الصراف خارج الخدمة حالياً»، ما يزيد الضغط على المواطن عند عملية قبض المرتب الشهري.

وفي اجتماع لمجلس المحافظة بحضور مديري المصرف العقاري، طالب عدد من أعضاء المجلس بضرورة حل هذه المشكلة القديمة التي وكما ذكروا غير موجودة في بلد بالعالم إلا في سورية، مبينين أن عبارة العذر للخروج عن الخدمة، التي تظهر على شاشات معظم الصرافات باتت مستفزة وغير مقبولة في ظل التطور التكنولوجي، مشيرين إلى أنه إما أن تكون المصارف مواكبة لهذا التطور أو العودة إلى العمل اليدوي وعدم الدخول بالتكنولوجيا ما دمنا لا نستطيع مواكبتها فعلياً.

كما أكد عدد من أعضاء المجلس ضرورة توسيع شبكة الصرافات حسب الازدياد السكاني للمناطق وافتتاح عدد منها في سقوبين والقرداحة وبسنادا والدعتور وجب حسن، التي تشهد ازدياداً سكانياً كبيراً وتحتاج لكوات مصرفية لتسهيل قبض المواطنين رواتبهم من دون الاتجاه إلى المدينة لعدة مرات حتى قبض الراتب بسبب أعطال الصرافات، كما ذكروا.

وحول سقوف السحوبات، طالب أعضاء بمجلس المحافظة بضرورة رفع السقف إلى ٥٥ ألف ليرة، موضحين أن السقف الحالي المحدد بقيمة ٤٠ ألفاً يحمّل الموظف عبئاً إضافياً للتوجه مرتين للصرافات لقبض مرتبه على دفعتين.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن خدمة السحب مأجورة لمصلحة المصرف وليست مجانية متسائلاً لماذا لا يتم رفع السقف حتى ٥٥ ألفاً وهي القيمة الأعلى ربما لرواتب الموظفين.

من جانبها ذكرت مدير فرع مصرف العقاري فرع الكاملية سمارة سراج بأن المصرف مؤسسة خدمية لكل العاملين يقدم القروض والحوالات وصرف شيكات وخدمات أخرى، مبينة أن الظروف الاقتصادية والحصار المفروض على البلد أثرت في عمل المصارف بشكل عام.

وحول عملية السحب والطروحات لرفع السقف، بيّنت سراج أنه بإمكان الموظف تقديم طلب لرفع سقف السحب إلى ٥٠ ألف ليرة ليقبضها من الصراف على دفعتين في كل مرة ٢٥ ألف ليرة.. ولفتت سراج إلى أن الإدارة العامة للمصرف تسعى لإدخال صرافات جديدة بحسب المناقصة، مشيرة إلى أن المصرف بصدد افتتاح فرع في القرداحة العام القادم.

بدوره أكد مدير المصرف العقاري فرع تشرين، باسم حسن، أن المصرف جاهز للرد على أي شكوى، مبيناً أنه ستتم متابعة جميع الأمور بشأن الملاحظات حول عمل المصرف والعمل على معالجتها.

٢٥٠ مليوناً أضرار مخبز الرستن الآلي

| حمص ــ نبال إبراهيم

بين مدير فرع حمص للشركة العامة للمخابز حسام منصور لـ«الوطن» تعرض مخبز الرستن الآلي للتخريب والتدمير المتعمد من الجماعات الإرهابية المسلحة ولسرقة الآلات والمعدات الفنية، لافتا إلى أنه وفور إعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة ودخول قوى الأمن الداخلي تم الكشف المبدئي وتبين تضرر إنشائي وفني بشكل كبير وتقدر قيمة الأضرار بما لا يقل عن ٢٥٠ مليون ليرة سورية.

وأوضح منصور أنه تم تشكيل لجنة فنية متخصصة من الفرع للكشف على المخبز وتقدير الأضرار بشكل دقيق والتنسيق مع نقابة المهندسين لإعداد تقارير السلامة الإنشائية لإعادة تأهيل المخبز إنشائياً ثم فنياً، مبيناً أنه ستتم المباشرة بأعمال إعادة التأهيل خلال أقرب فترة ممكنة فور الانتهاء من إعداد الدراسات اللازمة والكشوفات الفنية والهندسية الخاصة بالمخبز ورصد الاعتمادات المالية اللازمة من الوزارة ومن المتوقع البدء بالتأهيل وإعادة الإعمار خلال فترة زمنية لا تتعدى الشهر.

وكشف منصور عن تجهيز خطي إنتاج بشكل إسعافي في قبو مبنى النادي الرياضي بالمدينة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦ آلاف ربطة خبز يوميا لتأمين احتياجات السكان ريثما تتم إعادة تأهيل وإقلاع المخبز الآلي الأساسي، مؤكداً أنه يتم توزيع مادة الخبز على أهالي قرى وبلدات ريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي بشكل مباشر وبالسعر التمويني النظامي فقط (٥٠ ليرة سورية) عبر سيارات فرع الشركة بالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية فيها ريثما يتم تعيين معتمدين لتوزيع الخبز من قبلهم لكل قرية وبلدة، مشيراً إلى أنه يتم توزيع ما يقرب من ٥ آلاف ربطة خبز يومياً على مختلف تلك القرى والبلدات وأنه يتم حالياً دراسة حاجة تلك المناطق والمحاور الفعلية من الخبز للعمل على تلبيتها وتأمينها بشكل يومي.

وبين منصور أنه تم توجيه رؤساء البلديات والوحدات الإدارية في جميع القرى والبلدات بالريفين الشمالي والشمالي الغربي من اللجنة التموينية بالمحافظة بالطلب من أصحاب المخابز الخاصة فيها ليتقدموا بطلبات لإعادة تأهيل وتشغيل مخابزهم بالسرعة القصوى، موضحاً أن اللجنة استلمت عدة طلبات حتى اللحظة.

المتقاعدون في السويداء يشتكون تأخر رواتبهم.. ومدير المصرف: التأخير ليوم أو يومين

| السويداء -عبير صيموعة

تحويل رواتبهم من مديرية المالية وتوطينها لدى الصراف الآلي في فرع مصرف التسليف في السويداء حمّل المتقاعدون العسكريون أعباء إضافية جراء التأخير في صرفها.

وأكد أصحاب الشكوى انه و رغم تحديد الـ١٥ من كل شهر موعداً لصرف رواتبهم إلا أنهم لا يحصلون على رواتبهم في الأيام المحددة لها مما يضطرهم إلى مراجعة المصرف أياماً متلاحقة ما زاد من أعبائهم المالية جراء أجور النقل وخاصة أن معظمهم من قرى بعيدة عن المدينة لافتين إلى أن أعذار المصرف دائما تأتي بعدم تحويل الرصيد من دمشق أو عدم وجود شبكة طبعا مع عجزهم عن نقل رواتبهم إلى مصارف أخرى أو إلى مديرية البريد لإيصال رواتبهم التقاعدية إلى منازلهم جراء ما يترتب عليها من قروض تستوجب السداد هذا فضلا عن عدم قدرتهم استلام راتبهم التقاعدي بالكامل و استلامهم فقط ٢٥ ألف منه و الباقي على دفعة ثانية.

بدوره مدير فرع مصرف التسليف في السويداء متروك نكد أوضح لـ«الوطن» أن الإشكالية في التأخير بصرف رواتب المتقاعدين العسكريين البالغ عددهم ١٨٠٠ متقاعد عسكري في السويداء يتعلق بتفعيل الحساب المرتبط بالإدارة العامة للمصرف العقاري و التي جرى توطين الرواتب المذكورة على صرافاتها مع إدارة مصرف التسليف الشعبي في دمشق.

إضافة إلى أن التأخير أحيانا يعود لعدم وجود شبكة اتصالات لتفعيل الرصيد مؤكدا أن التأخير لا يتجاوز اليوم أو يومين فقط و تزيد على اليومين عندما تكون هناك مشكلة عامة ما في تفعيل الشبكة و أضاف نكد انه في حال إيفاء القروض المترتبة على رواتبهم يمكن تحويل رواتبهم إلى أي جهة يريدون أما عن استلام رواتبهم على دفعتين فهذا مرده إلى أن سقف الراتب المستلم باليوم ٢٥ ألفاً و هذا قانون المصرف على أن يستلموا باقي المبلغ في اليوم التالي.